156,2 مليون دينار عوائد الأموال المودعة وإيرادات الاستثمار في السنة المالية 2021/2020

ميزانية «المركزي» القادمة.. 103 ملايين دينار صافي أرباح

- 390,5 مليون دينار صافي أرباح البنك الفعلية في آخر 3 سنوات
- تحويل صافي الأرباح إلى رصيد صندوق الاحتياطي العام للبنك
- 37,1 مليون دينار مرتبات.. و700 ألف دينار للمشاريع الإنشائية

أحمد مغربي

أظهرت البيانات المالية لميزانية بنك الكويت المركزي للسنة المالية الجديدة 2021/2020 ان البنك يتوقع تحقيق عوائد من الأموال المودعة (الفوائد والإيرادات من الاستثمار) بنحو 156,2 مليون دينار وذلك انخفاضا من مستوى 192,2 مليون دينار خلال السنة المالية الحالية 2020/2019 أي بانخفاض قدره 35,9 مليون دينار، فيما توقع «المركزي» تحقيق عوائد من الأموال المودعة بنحو 131,7 مليون دينار في السنة المالية 2022/2021 وتحقيق نحو 109,9 ملايين دينار في السنة المالية 2023/2022.

وتمثل عوائد الأموال المودعة الجانب الاكبر في إيرادات ميزانية بنك الكويت المركزي، فيما يتم تسجيل إيرادات متنوعة بقيمة 600 ألف دينار.

وحقق «المركزي» عوائد فعلية من الاموال المودعة بنحو 520 مليون دينار خلال الثلاث سنوات الممتدة من 2017/2016 وحتى 2019/2018، فيما بلغ إجمالي الإيرادات التي حققها البنك خلال الفترة المذكورة ما قيمته 524 مليون دينار.

ويفترض «المركزي» تحقيق إيرادات بقيمة 132,3 مليون دينار في السنة المالية 2022/2021 ونحو 110,5 ملايين دينار في السنة المالية 2023/2022.

فيما تقدر مصروفات بنك الكويت المركزي للسنة المالية 2021/2020 ما قيمته 53,8 مليون دينار، ليحقق البنك صافي ربح قيمته 103 ملايين دينار ستتم إضافته الى الاحتياطي العام للبنك وذلك إعمالا لنص المادة 17 من القانون رقم 32 لسنة 1968.

ويلجأ بنك الكويت المركزي إلى تحويل الأرباح الى رصيد صندوق الاحتياطي العام حتى يصل إلى مليار دينار وذلك عن طريق تحويل كامل صافي الأرباح السنوية التي يحققها البنك.

وتنقسم مصروفات البنك المركزي في الميزانية الجديدة الى 3 بنود هي المرتبات بواقع 37,1 مليون دينار ومصروفات عامة بـ15,9 مليون دينار ومشاريع إنشائية بـ 700 ألف دينار ليصبح إجمالي المصروفات 53,8 مليون دينار.

وتظهر الميزانية أن البنك المركزي حقق أرباحا فعلية خلال السنوات المالية الثلاث الماضية بقيمة 390,5 مليون دينار، حيث حقق البنك أرباحا بلغت 212,1 مليون دينار في السنة المالية 2019/2018 وأرباحا بـ 112,8 مليون دينار في السنة المالية 2018/2017 وأرباحا مالية بلغت 65,6 مليون دينار في السنة المالية 2017/2016.

فيما يفترض «المركزي» تحقيق أرباح في العامين الماليين 2022/2021 و2023/2022 بنحو 66,5 مليون دينار و39,5 مليون دينار على التوالي.

في موعد غايته 9 مارس المقبل

الشركات تستعد لتقديم عروض عقد استشارات في «الوفرة» بـ 100 مليون دولار

محمود عيسى

ذكرت مجلة ميد أن شركات المقاولات تستعد لتقديم عطاءات للحصول على عقد مدته 5 سنوات في حقل الوفرة مع الشركة الكويتية لنفط الخليج، والتي تدير حصة الكويت في الموارد الطبيعية في المنطقة المقسومة بين الكويت والمملكة العربية السعودية، والمعروفة أيضا باسم المنطقة المحايدة.

وقالت المجلة إنه من المتوقع أن تبلغ قيمة العقد أقل من 100 مليون دولار، وفقا لمصادر صناعية مطلعة.

ويشمل نطاق العقد الاستشارات والهندسة والقوى العاملة للمشاريع في حقل الوفرة النفطي، فيما حددت الشركة يوم 9 مارس موعدا نهائيا لتقديم العطاءات.

وذكر أحد المصادر «لا نتوقع أن تتجاوز قيمة هذا العقد 100 مليون دولار، حيث إن حقل الوفرة ليس فيه الكثير من المرافق، فهناك منشآت تتعلق بالانتاج، وهي صغيرة في الوقت الحالي، على الرغم من وجود خطط لتوسيعها».

ومضت المجلة الى القول إن عمليات الوفرة المشتركة استأنفت عمليات الإنتاج في وقت سابق من هذا الشهر.

يذكر أن عمليات الوفرة المشتركة مملوكة بالتساوي للشركة الكويتية لنفط الخليج وشركة شيفرون الأميركية للطاقة التي تدير امتياز المنطقة المحايدة نيابة عن السعودية.

وبلغ إنتاج النفط قبل توقف العمليات من المنطقة المحايدة السعودية والكويتية الغنية بالهيدروكربونات والموزعة بالتساوي بين البلدين ما بين 500 ألف و600 ألف برميل يوميا.

وكانت «ميد» قد ذكرت في يناير أن الشركة الكويتية لنفط الخليج وشركة شيفرون تجريان مشاورات مع المقاولين حول إمكانية إقامة منشأة لتحلية الغاز في المنطقة المقسومة.

بنوك مركزية تعتزم إطلاق عملة رقمية

قال بنك إنجلترا المركزي والبنك المركزي الأوروبي، إن بنوكا مركزية رئيسية ستبحث معا إمكانية إصدار عملات رقمية خاصة بها وسط حديث متصاعد عن مستقبل المال ومن سيتحكم فيه.

وأضاف البنكان أن البنوك المركزية لبريطانيا ومنطقة اليورو واليابان والسويد وسويسرا ستتبادل خبراتها في إطار مجموعة جديدة يرأسها بينوا كوير، وهو مسؤول سابق في البنك المركزي الأوروبي، بالتعاون مع بنك التسويات الدولية.

وتسرع البنوك المركزية في أنحاء العالم خطى دراسة إمكانية إصدار عملات رقمية خاصة بها بعد سعي فيسبوك لإصدار العملة ليبرا.

ويبدو أن البنك المركزي الصيني يتصدر السباق بين البنوك الرئيسية، وأنه بصدد إصدار عملته الإلكترونية، وإن كانت تفاصيل هذا المشروع مازالت شحيحة جدا.

«أوراكل»: الخبرة التكنولوجية ضرورة لأصحاب المشاريع لإنجاز مشروعاتهم

المشاريع العملاقة تتطلب المزيد من التكنولوجيا لتقليص الهدر

محمود عيسى

ذكرت مجلة «ميد» أنه يجب على أصحاب ومشغلي المشروعات التفكير بشكل استراتيجي عند طرحها أمام المقاولين، مشيرة الى أن المشروعات في جميع أنحاء العالم تحتاج الى المتطلبات ذاتها وعلى رأسها التقنيات والخبرات وعمليات المعالجة التنفيذية، وما يجعل المشروعات في الشرق الأوسط مختلفة هو معدل النمو الذي ظل بطيئا بصورة تاريخية.

ونقلت في مقابلة مع نائب رئيس شركة أوراكل للإنشاءات والهندسة لمنطقة الشرق الأوسط براك هادي، قوله إن ذلك الوضع تمخض عن نقص أكبر في الموارد البشرية اللازمة لتنفيذ مراحل بناء وتنفيذ المشاريع في هذه المنطقة مما هو في أي مكان آخر. وفي الشرق الأوسط، هناك مشاريع ضخمة، وحتى مشاريع عملاقة تتطلب المزيد من التكنولوجيا والمصادر البشرية والأداء الأفضل، مع ملاحظة انه ليس هناك مجال للخطأ في مثل هذه المشروعات.

وقال هادي إن نضج الأسواق يتفاوت من وجهات نظر عديدة عمودية وصناعية بين منطقة وأخرى. ولما كان أصحاب المشاريع في الشرق الأوسط في العادة مؤسسات حكومية قادرة على توفير التمويل اللازم، فقد أصبحوا الآن بعد انخفاض أسعار النفط والغاز عرضة لضغوط متزايدة فيما يتعلق بالموارد المالية.

توفير المصادر

وذكر أن الظروف ونضج السوق وعمر الأصول هي عوامل تختلف من مشروع إلى آخر وهي التي تحدد معدلات الهدر في المال والوقت، مشيرا الى أن الافتقار إلى هياكل البيانات المناسبة، وعمليات المعالجة والمهارات والموارد اللازمة لدعمها ولتحقيق الاستفادة الكاملة، قد تؤدي الى خسائر تصل إلى 30٪ أو حتى 40٪. وبالتالي فإن إنجاز الأمور على الوجه الصحيح في المرة الأولى يوفر الكثير من المال والوقت في المراحل اللاحقة.

وعما إذا كانت الجهود المبذولة لتعزيز الكفاءة وتقليص الهدر تعزز الطلب على التقنيات الرقمية لدعم تنفيذ وإنجاز المشاريع، قال هادي إن التحديات تتمثل في أن الأيدي العاملة في المشروعات تملك مستويات مختلفة من الخبرة التكنولوجية، ما يجعل من الصعب نشر واستخدام المنتجات المتاحة.

قاعدة تكنولوجية

وأكد أن شركات المقاولات بحاجة الى استراتيجيات ذات قاعدة تكنولوجية. وهي بحاجة أولا إلى فهم ما تحاول انجازه، فمثلا تحصل بعض هذه الشركات الجديدة على مشاريع عملاقة على أن تنفذها في فترة زمنية قصيرة جدا، وبالتالي تخلق مشكلة الوقت، ويجب على أصحاب المشاريع أن يفهموا مستوى المقاولين ومقاولي الباطن الذين سينفذون مشروعاتهم، وبالتالي عليهم بناء متطلباتهم التكنولوجية وفقا لذلك.

وشدد هادي على أن العنصر الأكثر أهمية هو البيانات، حيث الأمر لا يتعلق بالأدوات، وفي أي وقت تنتقل فيه البيانات من مرحلة من مراحل المشروع إلى أخرى فإنك تحتاج للاستراتيجية التي تقوم عليها البيانات من البداية وتأتي الأدوات بعد ذلك كأداة تكميلية لهياكل البيانات التي تم تطويرها.

أهم التحديات

وأوضح هادي أن أهم التحديات التي تواجه سوق المشروعات في الشرق الأوسط يتمثل في وجود مؤسسات راسخة في السوق لفترة من الوقت، وتضم في الغالب أطرافا تم تعيينهم بطرق خاصة ويصعب تغييرهم، لذلك فإن أحد مجالات التحدي هو التغلب على هذا الأمر وتثقيف المستخدمين حول الفوائد التي سيحصلون عليها. وبعد ذلك، عندما يراد تطبيق التكنولوجيا، فإن الناس يعارضون تغيير العملية للاستفادة الكاملة من التكنولوجيا. وفي كثير من الحالات، يجب عليك العودة ومناقشة الغرض من العملية، ثم العملية نفسها يمكن أن تتغير بناء على التكنولوجيا.

أما التحدي الآخر فهو مع شركات المشاريع الجديدة، وهل لديها استراتيجيات معينة، وإذا كان الأمر كذلك، فهل تملك البنية التحتية اللازمة لدعمها؟ يجب التأكد من أن هذه الشركات تفهم هذه المشاريع، وكيفية الاستفادة منها وإنشاء البيانات لدعمها. وحتى في المشروعات الأصغر، فان كل تلك التقنيات الجديدة وإنترنت الأشياء والتعلم الآلي جميعها تتطلب وضع قاعدة بيانات لتشغيلها. لذلك تحتاج إلى جمع البيانات من البداية، بطريقة منظمة حتى تتمكن من استخدامها في مرحلة لاحقة.

وختم هادي بالقول ان من يملك البيانات هو المشغل مالك الأصول كما انه المسؤول عن الأخطاء، وذلك ببساطة لأن هذه هي النقطة التي ستبدأ فيها البيانات وستنتهي عندها. وستأتي جميع الشركات والأطراف المعنية من خلال دورة المشروع، بدءا من واضعي المخطط والمصممين، فشركة المقاولات ثم مقاول الباطن وانتهاء بمدير إدارة المشروع أو المنشأة في مرحلة لاحقة.

ولكن في نهاية المطاف، فإن المشغل المالك يكون مسؤولا عن الأصل وبالتالي عن البيانات، «ونحن نركز على التأكد من أن المشغل المالك يفهم فوائد ومخاطر عدم امتلاكها، ونحاول العمل معهم لضمان تنظيم البيانات وتوصيل متطلبات البيانات إلى جميع الأطراف المعنيين بإنجاز المشروع وتسليمه للمالك».

المنافسة الشديدة تضرب السوق في مقتل

«موديز»: التحديات الجيوسياسية ستزيد من مخاطر شركات التأمين في الخليج

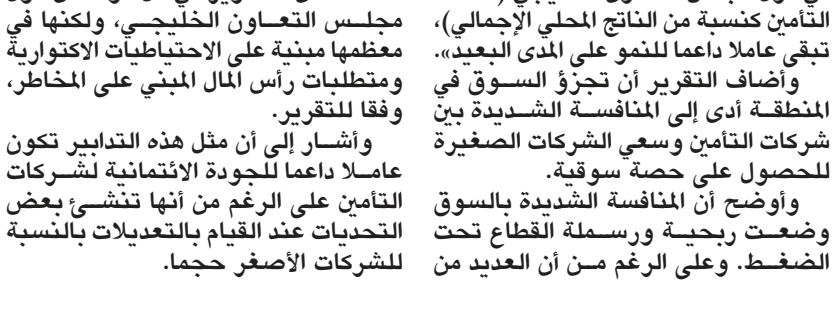

قالت وكالة موديز لخدمة المستثمرين في تقرير لها، أمس، إن شركات التأمين في معظم دول مجلس التعاون الخليجي ستواجه مخاطر ائتمانية متوسطة إلى مرتفعة خلال فترة الـ12 إلى الـ18 شهرا المقبلة، مما يعكس تصاعد التوترات الجيوسياسية والمنافسة الشديدة.

وقد تؤثر التوترات بين أميركا وإيران سلبا على ثقة المستثمرين في المنطقة وتزيد من تكاليف التمويل الخارجية، إذ قد يؤخر ذلك مشاريع البنية التحتية واسعة النطاق ويضعف النمو الإقليمي، وفقا للتقرير.

وقال محمد علي لوند، مساعد نائب الرئيس ومحلل لدى موديز، إن تباطؤ النمو على الطلب على خدمات التأمين الخاصة بالتأمين على الممتلكات والتأمين ضد الحوادث قد يؤثر على قطاع البناء والملاحة والطاقة بشكل كبير. وتابع: «النسبة المنخفضة لتركز قطاع التأمين في دول مجلس التعاون الخليجي (أقساط التأمين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)، تبقى عاملا داعما للنمو على المدى البعيد».

وأضاف التقرير أن تجزؤ السوق في المنطقة أدى إلى المنافسة الشديدة بين شركات التأمين وسعي الشركات الصغيرة للحصول على حصة سوقية.

وأوضح أن المنافسة الشديدة بالسوق وضعت ربحية ورسملة القطاع تحت الضغط. وعلى الرغم من أن العديد من شركات التأمين الإقليمية استفادت من قدرتها على إعادة التأمين، وبالتالي أصبحت قادرة على مشاركة الخسائر مع معيدي التأمين، تتوقع موديز دفع عجلة الاندماج في القطاع على المدى البعيد، خصوصا أن شركات التأمين الصغيرة تعمل تحت الضغط الناتج عن متطلب تنظيمي آخر ملزم.

وأوضحت موديز أن الأداء الاستثماري المتقلب يبقى ضمن المخاطر الائتمانية للعديد من شركات التأمين في دول مجلس التعاون الخليجي.

وأشار إلى أن شركات التأمين في الدول التي لديها أنظمة متقدمة فيما يخص المتطلبات التنظيمية والتي تعتمد على التوجيهات الاستثمارية ونماذج رأس المال المبنية على المخاطر، مثل الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، هي الأقل تأثرا.

وتتمثل المتطلبات التنظيمية في مراحل مختلفة من التطوير في كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي، ولكنها في معظمها مبنية على الاحتياطيات الاكتوارية ومتطلبات رأس المال المبني على المخاطر، وفقا للتقرير.

وأشار إلى أن مثل هذه التدابير تكون عاملا داعما للجودة الائتمانية لشركات التأمين على الرغم من أنها تنشئ بعض التحديات عند القيام بالتعديلات بالنسبة للشركات الأصغر حجما.